

بيان صحفي

تحت الحظر حتى 4 يناير 2024، الساعة 12:30 ظهرًا بتوقيت شرق الولايات المتحدة

من المتوقع حدوث تباطؤ حاد في النمو الاقتصادي في غرب آسيا، حسب التقرير الاقتصادي الرئيسي للأمم المتحدة

يؤثر تباطؤ النمو العالمي وتشديد الأوضاع النقدية وارتفاع التضخم على توقعات النمو والتنمية المستدامة

بيروت ... يناير - تندهور الآفاق الاقتصادية لغرب آسيا وسط تصاعد الصراعات وانخفاض إنتاج النفط ومحدودية الحيز المتاح لسياسات الاقتصاد الكلي، وفقاً لما جاء في تقرير الأمم المتحدة بشأن الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2024.

يقدم التقرير الاقتصادي الرئيسي للأمم المتحدة توقعات اقتصادية عالمية قائمة على المدى القريب، حيث أن استمرار ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة تصعيد الصراعات وتباطؤ التجارة الدولية وتفاقم الكوارث المناخية، كلها عوامل تشكل تحديات كبيرة أمام تحقيق النمو العالمي. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي من نسبة تقدر بنحو 2.7 في المائة في عام 2023 إلى 2.4 في المائة في عام 2024، ليتجه إلى ما دون معدل النمو قبل الوباء الذي بلغ 3.0 في المائة.

تمثل احتمالات استمرار فترة طويلة من تشديد شروط الائتمان وارتفاع تكاليف الاقتراض رباحاً معاكسة قوية تواجه الاقتصاد العالمي المثقل بالديون، في حين يحتاج الاقتصاد إلى المزيد من الاستثمارات لإنعاش النمو ومكافحة تغير المناخ وتسريع التقدم نحو إنجاز [أهداف التنمية المستدامة](#).

صرح السيد أنطونيو غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة، قائلاً "يجب أن يكون عام 2024 العام الذي نخرج فيه من هذا المستنقع. فمن خلال تخصيص استثمارات كبيرة وجريئة، يمكننا دفع عجلة التنمية المستدامة والعمل المناخي، ووضع الاقتصاد العالمي على مسار نمو أقوى لفائدة الجميع. كما يجب أن نعزز التقدم الذي تم إحرازه في العام الماضي من أجل تحفيز إنجاز أهداف التنمية المستدامة بتخصيص ما لا يقل عن 500 مليار دولار سنوياً في شكل تمويل طويل الأجل وميسور التكلفة للاستثمارات في التنمية المستدامة والعمل المناخي."

منطقة غرب آسيا تواجه توقعات اقتصادية صعبة

تدهور الأداء الاقتصادي في غرب آسيا في عام 2023، حيث ازداد نمو الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بنسبة تقدر بـ 1.7 في المائة في عام 2023 على خلفية عدم الاستقرار السياسي وتصاعد الصراعات. وشهد منتجو النفط الرئيسيون في المنطقة تباطؤاً حاداً في نمو الناتج المحلي الإجمالي بسبب التخفيضات الطوعية في إنتاج النفط. وعلى الرغم من انكماش قطاع النفط والغاز، ظلت القطاعات غير النفطية صامدة. ومن المتوقع أن يكون النمو الاقتصادي في البلدان غير المنتجة للنفط معتدلاً.

وتباطؤ متوسط النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2023 بسبب توقعات سوق النفط أقل مواءمة، حيث أعلنت المملكة العربية السعودية عن تخفيضات إضافية في الإنتاج خلال عام 2023، مما أدى إلى مزيد من التراجع في قطاعها النفطي. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يكون النمو الاقتصادي حوالي في مستوى الصفر في عام 2023. ومن شأن التوسع القوي والمطرّد في القطاعات غير النفطية، إلى جانب ارتفاع إنتاج النفط، أن يدفع توسع الناتج المحلي الإجمالي المتوقع بنسبة 3.2.

في المائة في عام 2024. وتشير التقديرات إلى أن النمو الاقتصادي في تركيا قد تباطأ حيث بلغ نسبة 3.5 في المائة 2023 بعد أن تعرضت البلاد لسلسلة من الزلازل التي تسببت في أضرار واسعة النطاق وعشرات الآلاف من القتلى. ومن المتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.7 في المائة في عام 2024.

عدم الاستقرار السياسي وتصاعد حدة الصراعات تلقي بظلالها على آفاق النمو في المنطقة

أدى الصراع المستمر بين إسرائيل وحماس إلى تفاقم الوضع في غزة، مما كشف عن أزمة إنسانية كارثية في الربع الأخير من عام 2023، ذلك أن الخسائر في الأرواح البشرية والانخفاض الحاد في الأنشطة الاقتصادية وتدمير القدرات الإنتاجية لا تفرض خسائر فورية فحسب، بل تفرض أيضاً أضراراً طويلة المدى على الناتج المحتمل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في دولة فلسطين.

السياسة النقدية والمالية تواجه تحديات متزايدة

تسارعت وتيرة تشديد السياسة النقدية، وإن كان ذلك لأسباب مختلفة في جميع أنحاء المنطقة. وقد انخفض معدل التضخم في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بدرجة كافية، لكن البنوك المركزية انتهجت موقفاً نقدياً متشدداً للحفاظ على ربط عملتها بالدولار الأمريكي. وفي تركيا، فشلت السياسات النقدية غير التقليدية وإبقاء أسعار الفائدة منخفضة إلى حد كبير في تعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي، مما أدى إلى ضعف العملة المحلية وارتفاع معدلات التضخم. وللدخ من التضخم، قام البنك المركزي بزيادة سعر الفائدة خمس مرات بين يونيو وأكتوبر 2023.

لا يزال الوضع المالي في المنطقة صعباً للغاية، حيث تواجه الدول المنتجة للطاقة انخفاض أسعار النفط وتقليص إنتاج النفط في عام 2023. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط العجز المالي 4.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2023-2025. وسيؤدي انخفاض إنتاج النفط في عام 2023 وارتفاع معدلات التضخم إلى الحد من الحيز المالي وتوسيع العجز المالي. وعلاوة على ذلك، قامت العديد من البلدان إما بتوسيع تغطية الدعم أو اعتمدت تدابير أخرى مستهدفة للتخفيف من تأثير معدلات التضخم المرتفعة على الأسر الضعيفة. وستؤدي هذه الإجراءات إلى فرض ضغوط إضافية على الميزانيات، مما يؤدي إلى اتساع العجز المالي.

###

سيكون التقرير الكامل متاحاً في 4 يناير 2024، الساعة 12:30 ظهراً بالتوقيت الشرقي للولايات المتحدة على الموقع:

<https://desapublications.un.org/>

التواصل الإعلامي:

شارون بيرش، إدارة الاتصالات العالمية بالأمم المتحدة،

Sharon Birch, UN Department of Global Communications, birchs@un.org

ليا كينيدي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة،

Leah Kennedy, UN Department of Economic and Social Affairs, kennedy1@un.org